

المصدر: موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية

التاريخ : ٢١ سبتمبر ٢٠٠٩

## التحقيقات الإسرائيلية في المزارع المتعلقة بعملية غرة - تقرير عن الوضع

٢١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩

دولة إسرائيل ملتزمة تماماً بواجباتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التحقيق في أية شكوى حقيقية تتعلق بانتهاك قانون الصراع المسلح.

في أعقاب انتهاء عملية غرة في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، أجرت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي خمسة "تحقيقات قيادية كبرى"، استجابة لشكاوى ادعاءات بخصوص تصرفات لجيش الدفاع الإسرائيلي أثناء عملية غرة. وقد تناولت التحقيقات خمسة مجالات مختلفة: ادعاءات بشأن شن هجمات على مرافق الأمم المتحدة، ادعاءات بشأن شن هجمات على مرافق طبية وموظفيها، وهي حوادث نجم عنها وقوع عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين، ادعاءات بشأن استخدام ذخائر تحتوي على مادة الفوسفور الأبيض، وادعاءات بشأن تدمير ممتلكات خصوصية لأغراض عسكرية.

يجري حالياً فحص نتائج هذه التحقيقات من قبل النيابة العسكرية العامة لتحديد ما إذا كانت نتائجها توفر سبباً لفتح تحقيقات جنائية من قبل الشرطة العسكرية. وتخضع استنتاجات وقرارات النيابة العامة العسكرية في هذا الشأن إلى مراجعة المدعي العام الإسرائيلي ومراجعة محكمة العدل العليا الإسرائيلية في نهاية المطاف. وفي إطار هذه التحقيقات الواسعة الخمسة، تم فحص ٢٠ حادثة محددة منها أربعة حوادث تتم الإشارة إليها في تقرير غولدستون.

إضافة إلى هذه التحقيقات الواسعة، تم التحقيق في ٨٠ حادثة أخرى. وقد جاءت بعض هذه التحقيقات نتيجة لشكاوى تم تقديمها مباشرة إلى النيابة العامة العسكرية أو إلى المدعي العام الإسرائيلي من قبل منظمات غير حكومية إسرائيلية منها "بتسليم" و"عدالة".

وقد تم الشروع في تحقيقات أخرى بناءً على تقارير أعدتها منظمات غير حكومية في مجال حقوق الإنسان الدولية، مثل "هيومن رايتس ووتش" و "أمستي إنترناشيونال" ومنظمات دولية مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية وجامعة الدول العربية. وقد ظهرت أربعة حوادث وردت في تقرير غولدستون في تلك التقارير وهي حالياً رهن التحقيق في هذا الإطار. ومن بين أكثر من مئة حادثة تم التحقيق فيها حتى الآن ، تم الشروع في تحقيقات جنائية من قبل الشرطة العسكرية في ١٥ حادثة فوراً بعد التقدم بشكاوى بشأنها، دون إحالتها إلى تحقيقات ميدانية أولية، لأنها كانت تتناول أو تعالج تصرفات مشبوهة تقع خارج سياق النشاطات العسكرية العملياتية، مثل إساءة معاملة الأسرى والسرقه. وقد أدت إحدى القضايا التي عالجت حادثة سرقة إلى تقديم لائحة اتهام وإدانة في تموز / يوليو ٢٠٠٩. تخضع جميع النتائج التي تنطوي عليها الإجراءات المفصلة أعلاه، بما في ذلك قرار عدم فتح تحقيق جنائي، إلى مراجعة قضائية من قبل محكمة العدل العليا الإسرائيلية. وقد صدرت مؤخراً أوامر بفتح ثمانية تحقيقات جنائية إضافية من قبل الشرطة العسكرية بخصوص مسائل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بـ "نشاطات عملياتية"، منها مزاعم بشأن إطلاق النار على مدنيين يحملون أعلاماً بيضاء وتوجيه قذائف فلاشيت نحو مدنيين أو أهداف مدنية. وقد تم حتى الآن فتح ما مجموعه ٢٣

تحقيقاً جنائياً. هذا ويجري حالياً التحقيق الجنائي من قبل الشرطة العسكرية في سبعة حوادث تظهر في تقرير غولدستون.

لقد تم فحص عشرات الحوادث، من بين المئة حالة المشار إليها آنفاً، من خلال تحقيقات على المستوى الميداني، وبناءً على هذه النتائج يجري التوصل إلى قرارات تتعلق بضرورة فتح تحقيقات من قبل الشرطة العسكرية. وفي تحقيق عادي للشرطة العسكرية يتم أخذ الشهادة من مشنكين فلسطينيين وغيرهم قد يكونون من الشهود على تلك الحوادث. في مثل هذه الحالات، دأب مكتب التحقيقات التابع للشرطة العسكرية على توفير الموصولية للمشتك لكي يتمكن من الاتصال مع شهود محتملين. على سبيل المثال، وفر مكتب التحقيقات التابع للشرطة العسكرية الموصولية لمنظمات حقوق إنسان غير حكومية بشأن قضايا جارية حالياً. إضافة إلى ذلك، وفر مكتب التحقيقات التابع للشرطة العسكرية، عبر وزارة الخارجية الإسرائيلية، الموصولية لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل تلقي معلومات إضافية حول حادث أثيرت فيه ادعاءات باستخدام دروع بشرية. وما زال هذا الحادث رهن التحقيق.

دولة إسرائيل ملتزمة تماماً بواجباتها بموجب القانون الإنساني الدولي بما في ذلك التحقيق في أية شكوى حقيقية تتعلق بانتهاك قانون الصراع المسلح.